**رابعاً: المنشأ السياسي:** ونريد به انتفاء الشرعية للسلطة السياسية في بلادنا، كونها لم تنبثق من خلال الإرادة والاختيار الحر للأُمّة العراقية، فأنتج ذلك حالات التسلّط والقهر لتدخل السلطة في صراع مع مجتمعها والمجتمع مع سلطته.

 ولكونها فاقدة للتأييد الجماهيري الشرعي والعريض، اتجهت سلطتنا لتبني سياسة الاعتماد على الأقليات العِرقية أو الطائفية أو العشائرية في مسك مفاصل الدولة والسلطة وتفضيلها بالامتياز والمكانة والتحكّم، لتمنح نفسها قاعدة شعبية تتمرس خلفها في صراعها مع باقي تنوعات الشعب، فغذّت السلطة بذلك الصراعات السياسية والمجتمعية داخل جسد الدولة والمجتمع الواحد.

 من جهة أُخرى، فإنَّ احتكارها للدولة والحكم دون أدنى مشاركة سياسية أو شعبية حقيقية، واستخدامها المفرط للقوة والسحق لمعارضيها، أنتج أفدح الصراعات الدموية في كيان الأُمّة العراقية والذي ولّد بدوره العديد من حالات الكوارث المُنتجة للصراعات على تنوعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي أصاب كياننا العراقي في الداخل والخارج بأفدح الخسائر. وأيضاً فإنَّ فرضها لإيديولوجيتها بالقوة على حساب مقومات الأصالة والتكوين الطبيعي للمجتمع العراقي، وتقنين الحياة العامة وفق رغباتها وبرامجها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتخطيطها وفعلها الدائم في خلق صراعات تحتية بين مكونات المجتمع بين ما هو شيعي وسُنّي وكردي وعربي لضمان سيادتها من خلال منطق فرّق تسُد، وخلقها للصراعات الخارجية الوهمية وما تُنتجه من مفاسد وكوارث على حساب الاستقرار والأمن والتنمية...الخ، كل ذلك أوجد صراعات متعددة ومعقدة للواقع الداخلي والخارجي للبلاد،.. ويكفي أن نُشير فقط إلى التدمير الشامل الذي أنتجته الصراعات العسكرية الخارجية مع دول الجوار والعالم، وهي جزء من تصدير أزمته إلى الخارج لإحكام الطوق الداخلي، وجزء من إستراتيجية إضعاف وإنهاك المجتمع داخلياً للحيلولة دون قيامه، وجزء من سياسة خلق الأعداء الوهميين لضمان البقاء والنفوذ والتفرد في السلطة والقرار.

 إنَّ إشكالية المنشأ السياسي للصراع وما ينتج عنها من صراعات نوعية أُخرى تعود أساساً لإشكالية اغتصاب السلطة والتفرد بالقرار والإدارة الرسمية لعموم التجربة المجتمعية على تنوعاتها دون أدنى مشاركة أو تبادلية أو تداولية في قضايا الحكُم وتسيير الأمور العامة للبلاد، وهي إشكالية الشرعية والتمثيل الصادق والحر للإرادة الجماهيرية.

**خامساً: المنشأ الاجتماعي:** على أساس أنَّ الصراعات في أبعادها المختلفة هي العلامة الدّالة على تدهور المنظومات التي تعتمدها المجتمعات في صياغة أنسجة علائقها وتنظيم شبكة تعايشها ومصالحها المتبادلة وعموم هياكل تجاربها الرسمية والشعبية،.. فضعف الوعي للذّات الوطنية وبروز حالات الظلم الاجتماعي المتبادل وتفشي أنماط الطبقية وانعدام الشفافية وقلة الوعي بالصالح العام والمسؤولية المشتركة،.. يقود لا محالة إلى الصراعات المؤدية لتمزيق الوحدة المجتمعية والوطنية.  وعلى سبيل المثال، فإنَّ بروز التكتلات العِرقية والتحزبات الطائفية، يُعدّ دليلاً على اندحار أُسس التعايش وثقافة القبول بالآخر، وبالتالي فهو مُؤسس لبؤر التناحر، ومُنذر بتمزق النسيج المجتمعي بما يُخلّفه من صراعات متبادلة للدفاع عن الأنا الخاصة ووجودها ومصالحها،.. وكيف لا يتمزق النسيج المجتمعي وكل عِرق وطائفة تُحاول شد الوطن والسلطة والثروة إلى نفسها في عملية تقابل حاد ومتبادل؟!! وهنا، فإنَّ الاعتماد على الأنماط التقليدية الضيّقة في صياغة أنظمة التعايش سيقضي على أية صيرورة مجتمعية ووطنية حقيقية يمكن أنْ تُنتجها بوتقة المواطنة فيما لو سادت ثقافة تحترم التنوع وتعترف بحق الآخر في الوجود،.. من هنا فلا يمكن تغيير التجارب المجتمعية السّلبية إلاّ بتغيير الأُسس التي تسندها النظرة إلى الآخر وإلى التنوع وإلى الوطن فيما يعنيه وما يوجبه.

 أنَّ للمجتمعات موتها واندحارها كما للأفراد، واندحار المجتمعات يتمثل بانهيارها الذاتي جرّاء تآكل مقومات وحدتها وجدّيتها ومسؤوليتها في اليقظة والتصدي والفاعلية، وجرّاء تخليها عن وظائفها في إبداع حركية متقدة قادرة على احتواء الاختلاف وإنتاج معادلات المساواة والعدل والتكافؤ،.. من هنا فالمجتمع هو الولاّد للصراع أو الوئام، وعلى يد وعيه وصلابته تُنتج دولة عادلة وسلطة هادفة وتجارب متقدمة.